

رد رئيس التحقيق

على

مذكرة حول إفادات الخبراء

قدمها مكتب المحاماة

راسل-كوك

1. تقدم كل من المحامي السيد أندرو آردن والسيد جستن بيتس بمذكرة خطية من مكتب راسل-كوك للمحاماة بتاريخ 10 يناير يطلبان مني فيها إعادة النظر بالقرار الوارد في الفقرة رقم 38 من ردي على المذكرات التي قُدمت أثناء الجلسة الإجرائية بتاريخ 11 و12 ديسمبر 2017. وقد طلبا مني بشكل خاص الموافقة من حيث المبدأ على منح موكلهم من المشاركين الأساسيين (الذين يصفانهم بأنهم المشاركون الأساسيون الضحايا) مبالغ من الأموال العامة لتمكينهم من طلب مشورة خبير متخصص بالبناء (مساح مباني أو مهندس معماري أو مهندس مدني) فيما يخص وضع مبنى غرينفل تاور. وهذه هي أحد أوجه التحريات التي من أجلها أوكلت هيئة التحقيق د. باربرا لين لتكون شاهدة خبيرا.
2. في الفقرة رقم 38 من ردي المشار إليه أعلاه قلت ما يلي:

"أدرك تماما أن العديد من الثكلى والناجين والسكان المحليين لا يتقون بالعمل الذي تقوم به هيئة التحقيق، وأنا أتقهم انهم يرغبون بمراقبة ما يجري كي يطمئنوا أن هيئة التحقيق تحصل على المشورة الصائبة. وواقع الحال أنه قد جرى تزويد كافة المشاركين الأساسيين بنسخ عن التوكيلات التي تم إصدارها لخبراء الهيئة، كما سيحصل المشاركون الأساسيون قريبا على نبذة عن السيرة الذاتية لكل واحد من الخبراء. لكن كما ذكرت سابقا، هيئة التحقيق هي التي ستجري التحريات عن كافة أوجه المواضيع التي تقع ضمن اختصاصاتها. لهذا السبب، فإن القرار الصادر عن الوزير، الذي يتم بموجبه صرف الأموال العامة للمشاركين في التحقيق، ينص على أنه لن يتم تقديم أية منحة مالية فيما يخص تحريات يُجرىها ممثل قانوني معتمد لمقدم الطلب، أو فيما

Grenfell Tower Inquiry

يتعلق بالحصول على تقرير خبير، ما لم يكن رئيس التحقيق قد أعطى إذنا خطيا صريحا مسبقا من أجل القيام بذلك العمل (الفقرة 2-8). وبالنظر إلى ما تقدم، لا يمكنني ببساطة أن أقدم أية منحة مالية إلى التلكى والناجين والسكان المحليين لكي يتمكنوا من تكرار نفس العمل الذي تقوم به هيئة التحقيق. وفي الحالة هذه، أعتقد أنه من الأفضل أن تكون البداية تزويد كافة المشاركين الأساسيين بالدفعه الأولى من تقارير الخبراء بالسرعة الممكنة، مع دعوتهم لتحديد المجالات التي يعتقدون أنها تحتاج للمزيد من المشورة. وإذا رأى التلكى والناجون والسكان المحليون أنهم يحتاجون لاستشارة جهة ما لكي يستجيبوا لتلك الدعوة، فبإمكانهم التقدم بطلب منحة لكي يتمكنوا من الحصول على تلك الاستشارة. وإذا كان هناك خبير مرموق مستعدا لأن يؤكد خطيا أنه يُخالف رأي أحد خبراء هيئة التحقيق في أمور هامة، فيمكن تقديم طلب آخر للحصول على منحة لتغطية نفقات الحصول على تقرير من ذلك الخبير. إن معالجة الموضوع على مراحل من شأنه ضمان أن يتمكن المشاركون الأساسيون في الحالات الملائمة من الحصول على مبالغ من الأموال العامة من أجل طلب مشورة خبير له رأي يختلف جوهريا عن رأي أحد خبراء التحقيق، إن وُجد ذلك الاختلاف."

3. إن الغرض من هذا الطلب الحالي يظهر بمنتهى الوضوح في الفقرتين رقم 6 ورقم 10 من المذكرة. ففي الفقرة رقم 6 يقول المحاميان أن المشاركين الأساسيين الضحايا يريدون التأكد من أن وضع المبنى بكافة الأوجه المتعلقة بالحريق قد أُخذت بالاعتبار وتمت معالجتها، وأنه لكي يتحقق ذلك لا بد لهؤلاء المشاركين الأساسيين أن يفهموا ويُقيموا ما توصلت إليه د. لين من نتائج. لكنهم يقولون إنه لا يُمكن تقييم تقريرها إلا من جانب شخص لديه المهارات الملائمة ومطلع على أحوال المبنى، سواء بوضعه الأصلي أو بعد التعديلات التي أُدخلت عليه لاحقا. وهم يضيفون أن ذلك الشخص سيحتاج لأن يكون قد أجرى فحصا للمبنى بحالته الراهنة.

4. أما في الفقرة رقم 10 التي تشير إلى التقرير المؤقت عن المراجعة المستقلة التي أجرتها ديم جوديث هاكيت للوائح تنظيم البناء والسلامة من الحريق، فيقول المحاميان:

"لا يستطيع المشاركون الأساسيون الضحايا أن يتعاملوا مع وضع المبنى ما لم يتمكن مستشاروهم من مقارنة تقرير خبير هيئة التحقيق مع المبنى نفسه. يُفترض أن تقرير د. لين

Grenfell Tower Inquiry

سيبدو شاملا (وهو ما يجب أن يكون) ومستندا إلى حجج قوية في ظاهره (بقدر ما تراه هي متصلا بالموضوع)، ولكن ذلك لا يعني أنه شامل، حيث أنه لن يتطرق إلى ما لا يراه، أي مثل الأوجه الخفية المشار إليها أعلاه. وحتى لو كان التقرير سيحدد عددا كبيرا من العوامل التي قد تثير الانتباه الشديد، فهذا لا يعني أنه حدد كافة العوامل. ولا يُمكن معرفة إلى أية درجة كانت دراسة د. لين للمبنى كاملة ودقيقة بالاطلاع على تقريرها بمفرده؛ ولكن يُمكن تقدير ذلك من خلال مقارنة التقرير بكامل المبنى من ناحية تشييده وبرنامج ترميمه والأعمال الأخرى (بالدرجة التي يُمكن التيقن منها عن طريق تفتيش موقع المبنى، ومخططاته، ومواصفاته، وتعليمات المهندس المعماري الذي أجاز التغييرات، والمراجع أو التفاصيل التي تُحدد التغييرات التي تمت دون الحصول على تصاريح). (مع التشديد على ذلك).

5. أظن أن تلك المقاطع توضح أن ما كان يقصده المحاميان في مذكرتهما هو تعيين خبير لفحص المبنى ومختلف الوثائق المتعلقة بإنشائه والتعديلات التي أدخلت عليه بغرض التحقق من أن د. لين قد أنجزت عملها بالشكل الصحيح، وأنها لم تُغفل شيئا. وهما يقولان في الفقرة رقم 11 من مذكرتهما أن ذلك ليس تكرارا لما تقوم به هيئة التحقيق، ولكني أرى أنه كذلك بشكل واضح. وتم التنبه جيدا لوجود احتمال إدخال تغييرات على المبنى بما يُخالف مخططاته ومواصفاته، دون توثيق ذلك، قبل نشر تقرير ديم هاكيت، وهذا أمر يُفترض أن د. لين على علم به.

6. أتفق تماما بشأن أهمية المشاركين الأساسيين الضحايا بالمشاركة في إجراءات هيئة التحقيق بالدرجة التي يكفي لحماية مصالحهم المشروعة. فهذا حقهم بموجب المادة 2 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وقد قيل مرارا إنه لا بد من السماح بأن يكون لهم دور كامل في التحقيق. ولكن، وكما أشرت في الفقرة 38 من ردي، هيئة التحقيق هي المسؤولة عن إجراء أية تحريات تعتبرها ضرورية لكي تُنفذ اختصاصاتها. أما المشاركون الأساسيون، سواء كانوا مؤسسات أم أفرادا، فلا يُنتظر منهم أن يقوموا بهذا العمل، ولن يُمنحوا الإذن لطلب إفادة خبير، ما عدا في ظروف استثنائية. ولكي تقوم هيئة التحقيق بواجباتها في التحريات، يجوز لها تعيين أشخاص مؤهلين بالشكل المناسب، بمثابة خبراء، من أجل فحص وإعداد تقارير عن جوانب معينة من المسائل المرتبطة بالتحقيق. وهذا هو ما فعلته، وستكون آراء الخبراء جزءا من الأدلة التي تُقدم إلى هيئة التحقيق.

Grenfell Tower Inquiry

7. إن من مصلحة المشاركين الأساسيين الضحايا أن تؤدي هيئة التحقيق دورها بالشكل الصحيح فيما يخص تلك المسائل. وبالتالي يحق لهم أن يعبروا عن وجهات نظرهم بشأن اختيار الخبير وشروط تكليفه. إلا أن حقهم بالمشاركة في التحقيق كضرورة لحماية مصالحهم لا يشمل توكيلهم لخبراء خاصين بهم على حساب الأموال العامة لمراقبة العمل الذي يؤديه الخبراء الذين عينتهم هيئة التحقيق.

8. لقد أتيح لكافة المشاركين الأساسيين الاطلاع على نبذة عن الخلفية المهنية للدكتورة لين وخبرتها، وكذلك على نسخة من تعليمات تكليفها. لم تكن هناك أية إشارة توحى بأنها ليست مؤهلة بالشكل المناسب لتكون خبيرا فيما يخص المسائل التي أوكلت إليها. كما لم يكن هناك ما يشير أن التعليمات الصادرة لها محدودة جدا أو غير ملائمة من أية ناحية. ولو ما كانت هيئة التحقيق قد كلفت د. لين، لربما رغب المشاركون الأساسيون بتكليفها لصالحهم. ولكنهم لو كانوا قد فعلوا ذلك، فمن المفترض أنهم سيتقبلون النتائج التي تتوصل إليها دون طلب رأي ثان. وفي الواقع، هذا هو موقفهم الحالي. وما لم يكن لدى المشاركين الأساسيين الضحايا سبب مقنع للاعتقاد أن هناك عيوباً في تقريرها، فإن رغبتهم في تكليف خبير آخر للتدقيق في النتائج التي خلصت إليها د. لين سيكون مجرد تكرار للعمل الذي قامت به.

9. يقول المحاميان في الفقرة رقم 14 من مذكرتهما إن الامتناع عن تقديم المال للمشاركين الأساسيين الضحايا كي يتمكنوا من طلب المساعدة من خبير في هذه المرحلة سوف يُضعف موقفهم تجاه المشاركين الأساسيين الآخرين الذين تتوفر لديهم الموارد للحصول على مشورة خبير دون الحاجة للأموال العامة. وبهذا لن يكون هناك "تكافؤ في الإمكانيات" الذي كانوا يتوقعونه كما أوحى لهم بذلك المستشار القانوني لهيئة التحقيق.

10. أعتقد أن الموقف واضح بالنسبة لموضوع الخبراء. وقد أشار المحامي السيد ميليت في بيانه الختامي خلال جلسة الاستماع في 12 ديسمبر 2017 أن مهمة التحريات هي مسؤولية هيئة التحقيق وليس المشاركين الأساسيين. وإذا أراد أي مشارك أساسي، إن كان فرداً أو مؤسسة، استدعاء شاهد خبير، فعليه أن يقدم تبريراً استثنائياً لكي يُسمح له بذلك. ومن هذه الناحية سيكون هناك تكافؤ في الإمكانيات. إلا أن السيد ميليت أقر أيضاً أن الأمر قد يستدعي الإقدام على بعض الخطوات لتمكين المشاركين الأساسيين الضحايا من اتخاذ القرار فيما إذا كانت هناك حالة تتطلب مساعدة إضافية من خبير. وقد يتضمن ذلك مثلاً تقديم المال لهم لتمكينهم من الحصول على مشورة أولية من شخص مؤهل بشكل مناسب على ضوء

Grenfell Tower Inquiry

التقرير الذي أعده خبير هيئة التحقيق. ولم يكن هناك ما يشير أن هيئة التحقيق ستقدم المال للقيام بعمل يغطي نفس المجال الذي يعمل عليه خبراء هيئة التحقيق.

11. هذه فحوى ما ذكرته في الفقرة رقم 38 من ردي، وهي لا تزال تمثل وجهة نظري. وبالتالي، فأنا لست مستعداً لتقديم منحة مالية كي يتمكن المشاركون الأساسيون الضحايا من توكيل خبير خاص بهم ليكرر عملاً تقوم به د. لين ويغطي نفس المجالات التي سنتناولها في تقريرها.

12. ولكنني أدرك بأن، على خلاف المشاركين الأساسيين من جهات حكومية ومؤسسات تجارية، المشاركين الأساسيين الضحايا لا يمتلكون الموارد للحصول على مشورة خبير من أي نوع بالنسبة للمسائل التي تحتاج إلى خبرة فنية. ومن الأرجح أنهم سيكونون في وضع أسوأ نسبياً من ناحية تقييم آراء خبراء هيئة التحقيق، وصياغة الأسئلة التي سيوجهونها إليهم، والمشاركة في أي نقاش ينشأ عن القضايا التي تناولتها تقارير الخبراء. ومن أجل ضمان أن يستطيع المشاركون الأساسيون الضحايا المشاركة في التحقيق على قدم المساواة مع المشاركين الأساسيين الآخرين، فإني مستعد لتأمين المبالغ اللازمة للمشاركين الأساسيين الضحايا بمجملهم لكي يتمكنوا من توكيل خبير واحد لكل موضوع رئيسي من المواضيع التي يتولاها خبراء هيئة التحقيق، وذلك لكي يقدم لهم المشورة حول المسائل التي تقع ضمن المجالات المعنية، سواء كانت قد أثرت في تقارير هؤلاء الخبراء، أو كانت أسئلة موجهة لهم من قبل، أو نيابة عن، مشاركين أساسيين آخرين.

13. فيما يخص تقرير د. لين، فبإمكان الذين يقدمون المشورة للمشاركين الأساسيين الضحايا أن ينظروا على ضوء تلك المشورة إن كان هناك أي مبرر سليم للاعتقاد أن تقريرها غير مكتمل أو أن به عيوب من أي ناحية كانت. فإذا رأوا أن هناك أي مبرر كهذا، فربما يكون من الملائم توفير المبالغ من أجل الحصول على رأي أولي من خبير آخر (مستقل)، ولكن ذلك سيحتاج لتقديم طلب آخر منفصل. وعلى ضوء ذلك الرأي الأولي، يُمكن البحث في الخطوات التالية التي قد تكون ملائمة.

14. استناداً إلى هذا القرار، أتطلع إلى استلام طلبات من المشاركين الأساسيين الضحايا في أقرب فرصة ممكنة للحصول على المال لكي يتمكنوا من توكيل مستشارين خبراء يختارونهم بأنفسهم.